نظرة جديدة للتاريخ الوطني أكثر من ضرورية (*)

محيي الدين جندر

ترجمة الدكتور العربي عقون - ج. قسنطينة-

عندما صدرت الطبعة الأولى من كتابنا: "مدخل إلى تاريخ الجزائر" سنة 1970, لم يكن التاريخ حينها محلّ جدل، وانشطار فكري، مثلما أصبح عليه الحال في سنوات الثمانينيات وعلى الخصوص في أواخر نهاية القرن العشرين.

لقد أظهرت لي الاعتبارات الأساسية التي برزت لاحقا أنّ إعادة إلقاء نظرة على الموضوع أكثر من ضرورية ليس كما تعوّدنا أن نقول أحيانا وبسهولة لنفض الغبار عن نص مضت عليه عشريتان ولكن لمعالجة مرحلة جديدة في سياق تطوّر مجتمعنا وتبعات ذلك على صعيد الدراسات التاريخية.

ما أشرنا إليه في 1969-1970 ولعلّ آخرين أفصحوا عنه أحسن منّي يظلّ انعكاسا- لما كان في وقت مضى يمثّل أمّة- للتصوّر الذي نحمله عن الأمّة ولأفكار مستقبل وليد.

إنْ كان هناك تغيّر أو تسارع في التطوّر، وإذا كنّا نشهد الآن جدلا حول مواضيع التاريخ فلأنّ ذلك يعود إلى أنّه:

1- طيلة سنوات بدايات الاستقلال - وعلينا أن نقرّ ذلك - كانت بعض مسائل الأيديولوجيات القومية قد شاخت وأن هناك استعداد لتجاوزها، وأنّ أفكارا جديدة قد نضجت حتى وهي لم تعلن عن نفسها.

2- وجوباً، ولحتمية تاريخية كان ينبغي أن تظهر على السطح قضية الهوية الأعمق للآمّة والعناصر المكتسبة على امتداد السنوات الثلاثين

من عمر الاستقلال بالاحتكاك مع الحداثة ومن التجربة المعاشة.

تستوجّب إذن نظرة جديدة، فالتاريخ لا يمكن تناوله كلّه مباشرة، لأنّه يتداخل مع الوقائع، والروايات البسيطة للأحداث، إن لم يكن واضحا من البدء ما ننتظره منه باعتباره قاعدة لثقافتنا، وانسجاما لعناصر وتيارات مختلفة بالضرورة، وهي التي تكوّن مجتمعنا وعلى الخصوص في الفترة التي نعيشها وهي فترة مستقرة على خلاف ما قد نظن، ولكنها ذات تطوّر عميق، ومهمّتنا هنا هي التفكير أولا في معالجة التاريخ كموضوع حتى قبل تناوله كمادّة.

كنت قد أشرت في الطبعة الأولى من هذه الدراسة إلى نص مؤرخ فرنسي من بدايات القرن XIX وهو أوغسطين تييري (Augustin Thierry) الذي وضع مبدأ في شأن ما ينبغي على كلّ جيل أن يضيفه للتاريخ الوطني من إسهامات في مدلولاته وتجلياته الفكرية بقدر ما هو معرفة بالوقائع والأحداث.

في كلّ الظروف العصيبة التي تعترض مصير الشعوب هناك الاضطرابات التي تؤثر في مختلف مناحي حياتها المادّية والأدبية، مما يشحذ الفكر ويجعله قلقا ومتسائلا فابن خلدون - الذي دوّن تاريخ أفريقيا الشمالية في كتابه العِبر ... عايش كشاهد عيان تلك الاضطرابات الكبرى التي أعقبت اكتساح الهلاليين: إضعاف المدن ووهن الدول وزوال الإمبراطوريات، وهو وضع يعبّر عن توتّر عامّ، ملموس لدى الفلاحين في ظروف عملهم والتجار في حال السوق المشتت ولدى الحرفيين في نضوب الصنعة، ولدى الحكام وأعوانهم في مصاعب إدارة شؤون البلاد، وهو ما جعله يتأمّل هذه الجوانب ويجعلها تتصدّر تاريخه وهو تأمّل شامل عامّ نظر فيه بدقّة إلى الماضي والحاضر والمستقبل محاولا تقديم تفسير لكلّ ذلك وهو ما نجده في المقدّمة التي هي عمل يتسم بالعمق والاتساع هو بحقّ فلسفة التاريخ.

ابن خلدون هو أعظم مؤرّخينا، عالج تاريخنا فكريا في أخطر قضاياه وأحداثه الكبرى، وكانت الحاجة إلى فهم حركة التاريخ قد فرضت نفسها على كُتاب أسبق منه وأقلّ إحاطة لكن تركوا لنا تراثا جديرا بالعناية، لاسيما وأنّه عبارة عن نصوص لافتة للانتباه مع أنّها غير معروفة كثيرا (وبذلك يتمّ

الإسهام في تعميق الدراسات المتعلّقة بتاريخنا وشخصيتنا الأصيلة) وفي هذا السياق نودّ الحديث عن أبي زكرياء (السدراتي الورجلاني) المؤلّف الإباضي الذي وضع كتابه: في تاريخ أئمّة تاهرت والجنوب الجزائري الإباضيين (حوالي 1070) وهو عمل استهلّه بالإشارة إلى القيمة الاجتماعية والفكرية للتاريخ، ومما جاء فيه:

((...عندما نلاحظ حجم الآثار التي طمست وعدد الذكريات التي ضاعت، تتجمع في الذهن ذكريات الشيوخ والصالحين من زمن مضى، من بين شخصيات الجماعة، نتذكر فضائلهم وأعمالهم وحركاتهم ونقاوة مذهبهم وسمو مناقبهم مما لا تحيط به أقلامنا على أمل أن ما كتبناه يكون نافعا... ويمكن أن يحيي ذكريات من سيأتون ويوقظ الغافلين لأنّ في التذكير بالماضي عبرة للمؤمنين)).(1)

هناك مثال آخر- مأخوذ به في بلاد أخرى غير بلادنا- يستجلي تلك النزعة للعودة بالتفكير في التاريخ من جديد إلى فترات الثورة، وهو ما نجده لدى أليكسيس دو طوكفيل في كتابه : " النظام القديم والثورة" الذي نشر سنة 1856 هذا الكتاب يشمل تاريخ ما قبل وما بعد الثورة ويبيِّن بدقّة وبروح نقد قلّ مثيلها أنّ التحوّلات الأكثر راديكالية يتمّ تحضيرها في البنى العميقة للمجتمع قبل أن تنفجر في شكل وقائع ثورية، هذه الدروس المستخلصة من كتاب طوكفيل يمكن أن تجد صداها عندنا لنتمكّن من فهم تاريخنا فهذا الكاتب يؤكّد لي في الفكرة التي استعرضتها في الفصل المتعلّق بالتحقيب وتبعا لتلك الفكرة فإنّ الممالك أو الإمبراطوريات البربرية من القرن X إلى القرن XIII (فاطمية، زيرية، حمادية، مرابطية، موحدية) لم تكن لتوجد لولا ذلك الإعداد البطيء لحضارة مستقرّة : فلاحية، صناعية، وتجارية على امتداد القرون العتيقة (l'Antiquité) من القرن III ق.م. إلى القرن VIII م ، أي أنّ هناك بشكل أو بآخر تواصلا بين منجزات ماسينيسا وأعمال عبد المؤمن.

نحن في زمن تحولات المجتمع في الأفكار وفي النظرة إلى هذا الجزء الحميمي من كينونتها، وهو تاريخها، وعلى غرار المفكرين الذين أشرنا إليهم ينبغي علينا أن نبذل قصارى الجهد لتجاوز الرصيد المفاهيمي القديم الذي ورثناه، ولن تكون الاعتبارات المترتبة

عن ذلك غاية، ولن تكون مذهبا معتمدا، لأن ذلك من شأنه أن ينتهك حرمة فترة تاريخية في تحوّل نشط في حال جعل تلك الفترة موقوفة على أفكار نهائية، فالواجب يفرض احترام الواقع وتتبعه في حركته المتموّجة، لان الحياة لا تعرف السكينة إلا في حال السرعة في الإبحار إمّا إذا علت الأمواج فلا بدّ من درء الخطر باللجوء إلى صخور البحر الكاسرة للأمواج (écueils).

لقد تحدى الشعب صراعات مريرة، خرجت منها الجزائر(1962) ثابتة واقفة على أسس متينة - رغم المواجهات بين الأجنحة- محاطة بإجماع الشرائح الشعبية العريضة، حيث كانت الصدارة لفكرة أن يجد البلد قبل كل شيء طريقه للسير إلى الأمام، فقد كانت الدولة حديثة العهد جدّا سنة 1962, وكان الانشغال الأساسي في نظر الجميع هو أيُّ اختيار يُتّخذ لضمان تنمية البلد ومن ذلك الاختيار سيأتي الباقي : تحسين الظروف المادّية والمعنوية للمواطن وإقامة البنية الأساسية وتنمية الإنتاج وكان تجنيد الأفراد والوسائل مسألة إرادة وحسن تدبّر من جهة وقروض مالية وتخطيط من جهة ثانية، وكانت الاشتراكية مذهبا يعمّ العالم تحت أشكال متنوعة ومتعدّدة ولكن مهما تعددت أشكالها فإنها تلتقي في نقطة مشتركة وهي التوسيع المنهجي للملكية العمومية أي أنّ الاشتراكية أقيمت على مبدأ مثالي كطريق وحيدة نحو الخلاص دون تحديد أيّ المرتكزات الوطنية ينبغي أن تستند عليها.

لقد كرّست العديد من المواثيق (ميثاق طرابلس، ميثاق الجزائر) والبيانات والمؤتمرات السياسية هذا الاختيار، وعلى الخصوص الرأي السائد الذي كان يلقى القبول من الجميع وهو رأي متجذّر بعمق في فكر القادة والمواطنين وهو أنّ الاشتراكية هي شيء بسيط وواضح، وبالتأكيد وإزاء هذا كلّه كان هناك تساؤل عن الثقافة ومضمونها وعن اللغات وتأثيرها كأداة ثقافة وعمل وكذا عن تنوّع الحساسيات ومستويات التحضّر والتكوين حسب مناطق البلاد والطبقات الشعبية، لكن القادة والمسؤولين والشباب والمناضلين والمواطنين والنقابيين وكلّ أولئك المنخرطين في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية كانوا يظنون أنّ كلّ شيء يعتمد على

تطبيق وتعميق الاشتراكية التي تقدّم الحلول ''العادلة'' لكل المشاكل والتناقضات، لأنها تسمح بإقرار علاقات قائمة على النفع العامّ معدّة كمعطى واضح في أعين الجميع. فقد كانت الاشتراكية في ذاتها مشروعا أخذناه كمنظومة أقيمت لتكون وسيلة لحل كل المعضلات.

كان الأمل في مستقبل اشتراكي يشكل ذهنية الجميع وهو أمل ينتظره الجميع بثقة تامّة، وبتفهّم إزاء مخاطر من كل نوع، تنجرّ عن تمذهب يفسر كل شيء من حيث الفكرة التي لدينا عن الأمة وتطورها.

لا تطرح الأمة في ذاتها أي إشكال، فهي معطاة لا لبس فيها، ومادّة أولية للاستعمال و''الحشد'' والتحويل حسب الحاجة، طيّعة وجاهزة لكلّ المهامّ التي تنتظرها، مدفوعة بإرادة جماعية حيث القوى والميول الفردية تتسابق نحو ذات الهدف بفضل التلاحم الذي تمثله الأمّة بذات الروح الوحدوية التي تجسدها، شبيهة بمجموعة القوى التي تتحد فيما بينها كأطراف في جسم صلب متماسك، هذا الأسلوب في رؤية الأشياء لم يكن راسخا على نحو صريح بهذا المعنى ولكن كان واردا ضمنيا في الخطاب السياسي والإداري حيث كان يشكّل قاعدته الخلفية.

لقد كانت هناك بعض العناصر المعادية للمصلحة العامّة وهي بتلك الصفة شبيهة بـ ''ثورة مضادّة'' مندسّة داخل العناصر المشكّلة للأمّة بفعل بعض الاختلافات الثقافية والسياسية أو السلوكية ففي سنة 1968 باعتباري موظفا ساميا وعضوا في اللجنة الوطنية للشبيبة، في اجتماع حاشد تناول وزير القطاع الكلمة مشيرا إلى أنّه في إحدى مناطق البلاد هناك سلوكيات مؤسفة جدا متعلقة بالشباب اليافع على وجه الخصوص وهي سلوكيات يراد لها أن تكون عادية. وأنّه من غير المقبول أن نرى في ماضينا شيئا آخر غير الأعمال الجليلة التي قادت الأمة الجزائرية لأن تكون في طليعة الأمم الأفرو أسيوية من خلال كفاحها المظفر وتجربتها الرائدة واختياراتها التي تمثل أحسن الاختيارات الوحيدة الممكنة، أمّا الشعب باعتباره كتلة من الأفراد فإنّه في حياته اليومية يتمتع حسب ما جاء في الخطاب بكل فضائل

الطهر والسخاء والتعاون والتفاني في خدمة الصالح العام... .

أعطى الكتّاب لمثل هذه المفاهيم مصطلح الشعبوية الذي يعني إثارة الشعب بعبارات تمجيد وامتداح فكرة ما على أنها الحقيقة الأساسية التي يتعيّن السير على ضوئها على جميع الأصعدة الاقتصادية الاجتماعية السياسية الثقافية الدينية.

كانت الشعبوية بالنسبة له (لذلك الوزير) هي إقامة قاعدة حقيقية ملموسة لا يمكن إنكارها وهي أن الشعب باعتباره جماعة إنسانية موحدة بروابط التضامن المادّي (على أساس الإقليم الجغرافي الذي تقيم عليه) المعنوي والبشري (على أساس التقاليد والشعور المشترك، روابط العاطفة والمصاهرة والقرابة واللغة والدين)، ولكن الشعبوية لا تأخذ في الحسبان إلا المستوى الأول المكوّن للمجتمع، ولا ترى فيه إلا مادّة ولا ترى الحياة في ذاتها التي تبث الروح في تلك المادّة: الماضي الذي صنعته والحاضر الذي تصنعه على الدوام والمستقبل الذي ينتظرها وفي كلمة واحدة : الحركة المتواصلة المستمرة دون توقف التي تطوّره وتحوّله؛ وعلى الخصوص وعيه بذاته وقدرته على الفعل وردّ الفعل، وإرادته.

ليس المجتمع أو الأمّة إلا مجموعة أفراد يعيشون في جماعة، إنّه منظمة حية في تطوّر مستمر تبعا للمنافع ولمجريات الأحداث التي عاشها قديما وحديثا وحسب الزمان والمكان ضمن طبقات أو طوائف أو مجموعات قبلية، قروية أو حضرية أو دينية؛ في فئات مهنية أو ضمن شرائح اجتماعية إثنية أو لغوية ؛ أو بنى اجتماعية خاصة متعارضة فيما بينها تتحالف وتنتشر أو تنكفئ على ذاتها، تتشارك ولكن لكل منها حياتها ونشاطها الخاصّ.

لم تختف الشعبوية - التي عرفت عصرها الذهبي- بعد، لأنّ الهيئات لا تزول دفعة واحدة قبل أن تأتي التي تحل محلها، ولكنها تراجعت في الأذهان والممارسات السياسية، وطيلة سنوات الستينيات وبعضا من السنوات التي تلتها إلى اليوم الذي نضجت فيه الأحداث تحت الرماد الحي، كانت الشعبوية مسيطرة وطبعت الدراسات والبحوث التي ركزنا هنا على شيء من استمرارها وتوجّهها الخاصّ الذي يبدو انه يحظى بالإجماع وتبعا لذلك

لا تـزال الشـعبـويـة تسـعـى لـلـتـجـديـد بالبحث عن طرق أخرى.

تمّ تحرير " مقدّمة في تاريخ الجزائر " على امتداد سنوات 60 -68 بالتوازي مع التحضير لكتابة تاريخ الجزائر في سفر (صـممت مخطـطـه بـالـتـفـصـيـل) مسترشـدا بـالمنـاخ الأيـديـولـوجـي - السائد في تلك الفترة - الذي جعلني أستلهم من الأمة - في وحدتها النظرية - التوجه الذي يتعين علي الأخذ به.

إلى هـذا، كـنت اقـتـفي اثر الـوقـائـع الـتـاريـخـيـة الـتـي تـبـيّـن الـفـتـوحـات واخـتـلاط الشـعـوب المتـوسـطـيـة عـلـى الأرض الأفريقية ودرجة الانصـهار بين هذه الشعوب ونصيب اللغة في ذلك وكذا الأديان والتقنيات من كل نوع، وحصـة الإبداع الـعـائـد لسـكـان البلاد الأقدمين، وصولا إلى انقسام البلد في الـنـهـايـة بـعـد الـقـرن XVII إلى جـزائـر الـدولـة والمدينـة وجـزائـر ريفية، الأكثر عددا المتطورة بطريقة أقل ما يقال عنها مستقلّة، وكان يبدو لي أنّ احتضان كل هذه الحقائق والنظر إليها بعين واحدة لـلـعـثـور فـيـهـا عـلـى مـبـدأ الـوحـدة أمـرا صـعـبـا، ـ أو لعلّه سابق لأوانه وهي في كل الأحوال يفوق قدراتي نظرا لما توفّر لي من وقت وهو غير كافٍ، وحينئذ تبيّن لي أنّ من الأجدى أن أبدأ في عمل تحضيري بتقديم مختلف المفاهيم التي استخلصـناها من تاريخنا عبر العصـور (وهـو الموضـوع الـرئـيسـي في هـذا "التمهيد") .

منذئذ، ظهرت معطيات جديدة، فقد قدّمت المفاهيم الشعبوية الدليل على ضـعـفـهـا أمـام الحقـائـق فـالاشـتـراكـيـة لا تحمل دائما ما ينتظر منها من حلول تحت غطاء التضامن والوحدة الوطنية ولا يمكننا الاستمرار في إخفاء التمايز الطبقي وصعود الحساسيات الثقافية والتفاوت في التنمية بين جهات البلاد، والـروح الجهـويـة الـتـي تسـودهـا: قـرى، فلاحون ومربو حيوانات في السهول ورحّـل، مـدن ذات مـلـمـح خـاصّ ... والنشاط الإداري والسياسي (إصلاح زراعـي، ثـورة صـنـاعـيـة، ثـقـافـيـة) تصـطـدم بـالمـاغـمـا الاجـتـمـاعـيـة وبـنـى أصـبـحـت أكـثـر حـيـويـة في مـقـاومـتـهـا، إسلام جديد يتشكّل ويمتدّ ليكون بديلا للإسلام الوطني والشعبي الذي ظل في كـل المنـاحـي يسـهـم في بـقـاء واسـتـمـرار الـتـوازن والانسـجـام في مجتـمـعـنـا. وبـاخـتـصـار ظـهـرت أجـيـال جديدة تتطلع إلى المستقبل وإلى الحداثة

وبهذه الأجيال وفي زخم هوياتي هناك شرائح المجتمع القديمة المتمسكة هي الأخرى بالحداثة تحمل وجدانا حيويا معتزا بالماضي الوطني.

وبالتوازي مع كل هذا هناك الأوضاع الاجتماعية التي تشهد تحوّلا، فجزائر غداة الاستقلال التي كانت متواضعة على الصعيد الاجتماعي. ومقابل القادة الجدد الذين احتفظوا بنمط الحياة الشعبية ظهر مجتمع مختلف إلى حدّ ما فقد كانت السيطرة الكولونيالية قد سوّت ولو جزئيا أوضاع المجتمع (الأهلي) ولم تكن الفروق التي أحدثها الاحتلال لتصل إلى حدّ تجذير الانقسام (الطبقي).

وشيئا فشيئا مع ازدهار القطاع العامّ وكذا القطاع الخاص والمؤسسات بعددها المتزايد كل ذلك سمح بظهور طبقات جديدة وتجمعات ومصاهرات تبعا للمصالح وتآزر مدعوم بالروابط الثقافية أو بصلات أخرى.

وبعد عشرين سنة أصبحت جزائر 1980 شيئا آخر غير جزائر 1962 تبدو مهزوزة في واقعها الجديد الذي آلت إليه ولكن الوحدة راسخة في عمقها.

لقد خضعت لإعادة التشكّل ليس لأن التغيير مسّ البنى القاعدية للمجتمع عموما ولا حتى لان التغيير كان عميقا جدّا، لأنه ينبغي دائما الذهاب بسرعة إلى التاريخ وأخذ المقاربات من الظواهر المماثلة لأكثر القضايا أهمية على أنّ الذي يبدو لنا بالغ الأهمية ولا بد من الإشارة إليه هو أنّ :

التغيير حدث والانطلاق فيه بدأ ومسار التحوّل شرع فيه وكان ذلك التحولّ المتّئد قد أحدث ثورة في الأذهان وفي حقل الأفكار، في الآداب وفي الفنون، أكثر مما هو في حقائق المجتمع والاقتصاد والمؤسسات. ذلك هو المشهد الجديد والمناخ المحيط به.

كانت جهود النضال الوطني منصبّة على إقرار وجود أمّة على قاعدة سياسية راسخة؛ وكان للإيديولوجيا المنبثقة عن الاستقلال رغم نقائصها وشعبويتها إلى حدّ ما، داعمة لذلك النضال، لكنه لكي تتقدّم الأمّة في أيامنا هذه فإنّ الجزائر بحاجة إلى أن تخرج من الخطاب الأيديولوجي منتهي الصلاحية، الذي يعيق البلد عن التقدم، فقد عمل النضج الفكري عمله والشعب واعٍ بذاته ويمتلك قواه الذاتية،

والذي ليس له معنى إلى حدّ الآن هو تهميش الحرية والديمقراطية فليكن ذلك ماضٍ ينبغي تناسيه فلا حاجة إليه مستقبلًا، ولا بد من العودة إلى قوة التماسك الوطني على أساس إعادة الاعتبار للعنصر الامازيغي الذي هو العنصر الأساسي في تكوين الأمة الجزائرية، وإحلال الحضارة العربية مكانتها في منظومة التكوين ثمّ الانفتاح على الحداثة في مجاليها الثقافي والتكنولوجي، والنظر في مسألة الدين في ارتباطاته بجميع النشاطات الاجتماعية، وعلى الخصوص ما نراه من انقسام الإسلام بين صيغته الحديثة التي يراد لها الهيمنة والسيطرة التامّة وشكله التقليدي والوطني الذي عرف كيف يتكيف مع الحاجيات الحقيقية لمجتمعنا؛ هذه هي مواضيع الساعة التي يدور حولها نقاش أكثر إثارة وحدّة.

كذلك لقد ترتبت عن الأحداث (الكفاح السياسي قبل 1954, حرب التحرير وانتصاب سلطة جديدة بعد 1962) التي قادت البلاد إلى انتزاع استقلالها السياسي مشاكل من نوع جديد تطلّب حلّها اللجوء إلى التاريخ الذي أصبح على نحو متزايد باعتباره معرفة وعلما بالبلد المرجع الأساسي، لأنه هو الحقيقة التي لا مراء فيها، والتي لن يفلت منها أحد، فهو الحكم بين الأيديولوجيات وهو "الفرقان" (××) معيار الفحص الذي يبين الحقيقة من عدمها.

ليس هناك استمرارية بل العكس هناك قطيعة بين مفهوم الأمّة في أيديولوجيا الكفاح الوطني التي استمرّت بعد 1962 والمفهوم الذي أخذ في الظهور بشكل مطّرد في جزائر اليوم.

ظلّ أحد المفهومين مجمّدا ويبدو أنّه استنفد طاقته، في حين ارتبط الآخر الذي هو تعبير عن رغبة شعبية عميقة احتمالا عن غير قصد بتطور تاريخي كوني ذي طابع عالمي منبثق عن الحرب العالمية الأولى (1914-1918) وهو الذي دفع الشعوب نحو إبراز شخصيتها المشروطة بمطلب الحرية.

لقد جدّد التطوّر الذي عرفته الجزائر خلال السنوات الأخيرة إذن الدراسات التاريخية وليس لهذا النص الذي نصدّر به هذه الطبعة الجديدة لكتابنا "تمهيد" من هدف سوى تبيان ما هو جديد في الموقف إزاء الماضي الوطني.

انتهى إذن تصور الأمة المطابق لذاتها وأنّ السيطرة الاستعمارية وحدها هي التي طمست وجودها، كما كان دائما في الأذهان.

انتهت فكرة الوحدة التي تحجب التنوع وتبعا لذلك تحجب الثراء الحقيقي الذي عرفته الجزائر في مسارها عبر التطور حينا والتراجع أحيانا، وعبر الاختلاف والتوافق والتأثيرات المتبادلة التي تعترضها وكذا تعايش شعوب مختلفة عبر الماضي.

لا تنغلق الأمّة البتّة في مفهوم نظري مجرّد لجماعة (Communauté) بشرية مستقرّة لا شيء يشغلها سوى الهمّ الاقتصادي والدفاع عن مصالحها واستقلالها، فالأمّة في الوقت الراهن، قضيتها مع ذاتها وروحها هي التي تتفاعل وهنا يكمن المشكل الأساسي وهو الذي يقود الباقي، إنّه جوهر الأمة ذاته الذي يثير الإشكالات لأنّ ما دون الأمّة (في المنظومة المجتمعية) يوجد المجتمع الذي هو المجال الذي ينتظم فيه الأفراد في حياتهم، ودون حجر الأساس هذا لن تكون الأمة شيئا يذكر كما أنّها ستكون منقوصة الكينونة في غياب الدولة التي تعبّر عن إرادتها.

تواجه الأمة خصمين هما الاستعمار الذي ألغاها، ونقيضه الذي استبدل هوية بأخرى هي هويته الخاصّة.

ليست الحياة التي نحياها في بلادنا ذات خصوصية في خطوطها العريضة، والأمم المستقلة حديثا في عمومها بعد الحراك الكبير الذي واجهت به الاستعمار، تكتشف يوما عن يوم أنه لا مفرّ من العودة إلى ذاتها تحت طائلة العيش على أمجاد أسطورية أو واقع مفترض، هذه الأمم لا تزال تواجهها مشاكل اقتصادية لأنها دائمة ولها النصيب الأكبر في الحياة اليومية للأفراد والدول أمّا المشاكل الثقافية وتبعاتها السياسية فهي جديدة، وتميّز المرحلة التي تلت السنوات الأولى أو عقود التخطيط للاستقلال وانتصاب المؤسسات القاعدية.

وإلى أيامنا هذه، يعود العديد من الكتاب (أفارقة وأسيويون وأوربيون) إلى الجذور؛ إلى الزنجانية (Négritude) والأفريقانية، والمزغنة (Berbérité) والعربنة (Arabité) والفرعونية، إلى العمق المتوسطي القديم، ويميلون إلى البحث على نحو مطرد، ودون التوصل إلى النتائج المرجوة، لعلهم يعثرون على مسارات

متميّزة في تكوين الأمم في العالم الأفريقي والأسيوي وتحديد الدور الذي لعبته القبائل الكبيرة في تلك المسارات التي لم يستخلص منها شيء بخصوص تحديد الأشكال الخصوصية التي قد يكون الإقطاع اصطبغ بها في هذه المناطق من العالم؛ وفي الأخير تراهم ينظرون نظرة جديدة إلى التأثير العميق والحاسم أحيانا الممارس منذ القرن XVI وعلى الخصوص خلال القرون XVIII و XIX وXX والمعزو إلى توسع الحضارة الصناعية التي انطلقت من أوربا.

خسرت نظرية الثبات والدوام ذات الطابع الوطني أرضيتها (ضمنيا أو بوضوح أقلّ أو أكثر) وقد أعطتنا الأبحاث والدراسات الشاملة - وهي على قلتها في الجزائر كثيرة خارجها - النتائج بإظهار وجه الهويات الوطنية الذي يختلف عن الوجه الذي أعارته إياها الأدلجة السطحية، أو قدسية تقاليد متصلّبة لم تخضع أبدا لرؤية علمية ولا نعرف أو بالأحرى لا نريد أن نعرف جزاءها منتهي الصلاحية من جزئها الذي يحتفظ بحيويته.

لهذا نرى أنّ التجديد في البعد العالمي يهمّ البلدان الأفريقية أكثر من نظيرتها الأسيوية، وأقل من بلدان أمريكا اللاتينية وأستراليا حيث الشعوب القديمة أو السكان الأصليين (Aborigènes) كما يقال انقرضت تحت طائلة الفتوحات الأوربية في حين خضع السكان الزنوج للعبودية واعتنقوا النمط الأوربي في الحياة.

في مجموع هذه البلدان وبدرجات متميزة لكل منها ظهر تفكير علمي جديد مدعوم من طرف ذهنية جديدة يتمثل في نزعة قوية وتيار موجّه في ذات الوقت نحو شيئين يجتمعان في الممارسة ويفترقان في الفكر أي نحو وعي بالماضي وبالهوية يزداد حدّة من جهة ونحو نقد ذلك الماضي في شكله الخام الذي لم يعد يحظى بالرضا من جهة أخرى.

من غير الممكن في دراسة خاصة التجرّد من هذا السياق الكوني الذي يمثل إضافة نستنير بها لتأكيد ما اكتشفنا في بلادنا.

لقد سيطر المؤرخون والمنظرون الأوربيون على علم تاريخ الشعوب والحضارات واستخرجوا منها مبادئ قيم كونية لا جدال فيها، لا أحد يمكنه تجاهلها إذا كان يرغب في المزيد من المعرفة ولكن هذه المبادئ لم تأخذ في الحسبان

إلا جزئيا تجارب المجتمعات القديمة المتخلفة والتي ظلت لفترات طويلة تحت السيطرة ولا ريب أن جهود الباحثين من تلك البلدان المندمجين أكثر مع محيطهم ستأتي بكل تأكيد بمساهمة معرفية معتبرة من حيث الكمّ للتاريخ الكوني ولكن ستكون نوعية في الجانب المتعلق بترقية المفاهيم الجديدة وتحديث نمط التطور الذي لم تعرفه أوربا أو في بعض الحالات نمط ضاعت ذكراه، ولم يعد له تأثير على التصورات التاريخية العامّة.

هذا مثال متميّز يوضّح ما كنا نشير إليه وهو إمانويل لوروا - لادوري (Emmanuel Leroy-Ladurie) عالم اجتماع ومؤرخ معاصر ذائع الصيت، ففي كتابه : ''مجال المؤرّخ، باريس 1971'' (×××) استخرج مبدأ يقول فيه أنّ الحضارة الريفية في العالم الأوربي كانت في الأساس حضارة مجتمعات خاضعة، هكذا قدّم فكرة مطلقة لا أرضية لها ودون تمييز، فهذا المبدأ قد يعتبر نهائيا وطبّق في الأساس على جميع الحضارات القروية والحال أنّه في مجموع ما يسمّى العالم الغربي شكّل تنامي مركزية السلطة ظاهرة مسيطرة منذ حوالي سنة 1000 بصفة شبه كلّية وهو ما جعل الاستقلال الذاتي للجماعات الريفية في تراجع مستمر، لكن الأمر اختلف في مسار مناطق جنوب المتوسط، حيث نرى في الدراسات التي نعدّها عن الحضارة القروية والريفية أنّ الجماعات الريفية وعلى الخصوص في الجزائر والمغرب وبصفة أقل في تونس قد لعبت دورا تاريخيا من الطراز الأول في الفترة ما بين القرنين XVI و XIX.

ظل المخزون المفاهيمي وترسانة النظريات المختلفة تغتني يوما بعد يوم، في الظروف الحالية للبحث العلمي من خلال إسهامات المؤرخين الأوربيين قدامى ومحدثين من جهة ومن جهة أخرى من خلال إسهامات الباحثين الأفارقة والأسيويين الذين يتزايد عددهم في حقل البحوث التاريخية، وغير بعيد عنا نجد مفاهيم الوطنية المتقدّمة والمنشورة على امتداد فترة من التطوّر الذي عرفته البلاد ما بين 1920 إلى 1936 (تبعا لنقطة الانطلاق التي اختيرت لتاريخ الوطنية) وكانت المادة التي وضعت في خدمة الباحثين والسياسيين جميعا في أي مستوى كان من أولئك الذين يرغبون في المعرفة أكثر من أي وقت مضى، والكل سعيد بنمو

المعارف والدراسات التاريخية.

أصبح المجتمع ينتظر من كل الذين تولوا بعض المسؤوليات في هذا الميدان، ليس فقط تراكم المعارف بل تقديم ملخص عنها يكون مفتاحا لحل إشكال سياسي، هو التعريف بمجتمعنا ذاته.

موضوع الساعة خطير وحاسم وهو الأكثر أهمية، وإذا كنا في هذا الفصل نعدّ لنظرة جديدة عن الجزائر وعن مكوّناتها وعن وحدتها مستخلصة من مصادر تاريخها البعيد والقريب فإنّ هذه الفكرة تبدو مختصرة كثيرا.

يمكن القول بأنّه لم يكن من الصعب جعل الفكرة طويلة باستعراض النظريات العامّة أو الخاصّة الواردة في كتب ودوريات يتردد صداها في الصحافة واسعة الانتشار، وتزيينها بعديد النصوص والأقوال المأثورة وستكون النتيجة أنّ هذا النصّ يفقد شكله ومضمونه، فليس هناك خطر أكبر أحيانا من المعرفة الواسعة وخاصة الكتب الملفقة.

التاريخ عندنا على نحو متزايد هو عمل نضالي حيث ينبغي تقديم المعطيات وتحديد موقع الإشكالات واتخاذ موقف جريء.

أعود إلى ما كنت قد أشرت إليه في الصفحات الأولى وهو أنّ التاريخ ليس حياديا في الفترة التي نحياها وهو مثير للجدل بل ومحل انقسام ومن هنا تأتي ضرورة أن يكون واضحا، ومختصرا نسبيا، وهو ما حرصت على الأخذ به، ولدي اقتناع بأن ذلك أجدى لاستجلاء إشكالاتنا الثقافية في شأن الشخصية والهوية، ذلك أنّ نشر كتاب في جزء واحد يضمّ التاريخ الشامل للجزائر مدعوما بنصوص مختارة بعناية وبخلاصة في آخر كل فصل (عمل عصامي يحظى بمزايا بيداغوجية) أفضل من عمل ضخم من عدّة أجزاء.

الذين ينتظرون إنجاز العمل مستعجلون ولهم الحق في ذلك، وعليه تمّ اختصار المسائل وحصرها وتبسيطها ولكن ينبغي اتخاذ القرار والانتقال إلى الفعل على ضوء العلوم التاريخية، مع الأخذ في الاعتبار التيارات التي جعلت الجزائر الحديثة جزائر جديدة تطرق بابنا.

ينبغي أن تكون هناك وحدة، لكن الوحدة يصنعها الأشخاص، إنها عمل اصطباري، مع أنّ مقتضيات الظروف تعلّق الأمل على نتيجة فورية.

الوحدة الوطنية لا تكون بمرسوم، ولا تحدد باختيار أحادي الجانب، يقول آراغون (Aragon): لا نقيم مذهبا علميا أو سياسيا أو نلغيه كما لو أننا نبني أو نزيل مقرّ وزارة.

إن الوحدة الوطنية كلية كالإنسان: عميق في جذوره، شخصي في مظهره، معقّد في تركيبته النفسية والاجتماعية والتاريخية، إنّنا لا نصل إلى توحيد الأشخاص فيما بينهم وإلى تكوين جماعة (Collectivité) متآلفة في تفكيرها منسجمة في إرادتها إلا عبر مسير خطوات كبيرة إلى الأمام وعبر امتلاك مواقف، ويكمن ذلك أساسا في الالتحام بحركة المجتمع الذي - في كل مرحلة من وجوده التاريخي وحتى في الحاضر - يعبّر بطريقته عن كيف يكون وعن إرادته في أن يكون.

أنْ تصنع الاستمرارية في الانقطاع الجذري لأي مجتمع إنساني: تلك هي المهمّة وذلك هو الشرط؛ وهو شرط لا غني عنه (sine qua non). فلا وجود لنظام يدوم إذا عارض الإرادة الشعبية وهذا يذكّر بما كان كورتيس(××××) أراغون (إسبانيا) قد فرضه على ملوكها القدامى خلال تتويجهم وهو العمل بالعبارة الشهيرة: وجوب احترام حقوق الشعب وإلا فلا (sino non).

الفصل بين الاقتصاد والثقافة والهوية هو فصل اصطناعي وغير مشروع فالقوى المنتجة لن تزدهر إلا في جو حرية المبادرة وإمكانية العمل والانتظام بحرية؛ وإن الحياة الحقيقية الحيوية والحماس هما اللذان يصنعان ويدعمان العمل المنتج وهما ذاتهما اللذان يدفعان الفرد إلى تحقيق ذاته في كلّ أبعاد شخصيته. فالعمل المؤدّى لمجرد العيش ما هو إلا عقوبة ومعاناة إذا لم يتكامل مع التوازن الكلي للفرد الذي يقوم به بحرية وبحبّ واستطعام للذّة الحياة، وهذا في حدّ ذاته مجال الثقافة، فالإنسان باعتباره منتجا لا يسعى إلا لاستعمال قدراته المادية والفكرية وعندما ينهي مهمته تنتهي، في حين أنّ وجود الإنسان بالمعنى الواسع للعبارة، يتطلب منه كلّ روحه كما شكّلتها الحتمية الاجتماعية التاريخية؛ شيء من التعبير المطلق في جوهره. أن يقع تجاهل هذا الأمر أو ألا يرى في الإنسان إلا آلة إنتاج أو أن يظنّ بأنّ تلبية حاجياته المادّية كافٍ أو أن توضع الثقافة في رتبة ثانوية أو أن يغضّ الطرف عن كون الإنسان يمثل وحدة قائمة الذات، ذرّة اجتماعية وله حياته الخاصّة المستقلّة،

هذا سيقود أنظمة الحكومة وتسيير الجماعات إلى أسوأ التجاوزات، وإلى أخطاء فادحة : إلى الشمولية التي هي إخضاع الإنسان لإجراءات التدخّل في المادّة الساكنة التي يتولّد منها مذهب "الإنسان الجديد" (كما لو أننا نستطيع خلق إنسان جديد في كلّ مرّة كلما قررنا كمن يصنع مكواة جديدة).

إن هذه الاعتبارات عن ارتباط الاقتصاد بالثقافة لمحاربة الخطأ الذي تنطوي عليه الكثير من الذهنيات ولاسيما في صفوف المسؤولين الذين يرون أنّه من الممكن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمعزل عن الأوضاع الثقافية الأصيلة التي يتفاعل فيها نشاط الإنسان. كما أنّه ينبغي أن يتوقف الانقسام ما بين مختلف التيارات التي تمثل الأمة تحت ألوان ومظاهر مختلفة ومتعارضة تماما مثلما يجب وضع حدّ لفصل الاقتصادي عن الثقافي، وهو الفصل الذي أضحى لدى البعض مذهبا اقتصاديا (Economisme) والأخطر هو أنّ هذا المذهب يجسد فكرة أنّ اقتصاد مجتمع يخضع لقوانين ومسارات تقنية في الأساس منفصلة عن التطور الاجتماعي العامّ.

لقد تمكّن مذهب المادّية التاريخية لماركس وتلاميذه الأولين من جعل علاقات الإنتاج قاعدة جامعة لأفكار وفلسفات وفن وثقافة عموما، وأفكار الماركسية في هذا الجانب قديمة، وإذا كانت عبقرية نظرية ماركس وهذا ما لا ينبغي تناسيه، قد عالجت في اتساعها وعمقها مشاكل المجتمع الصناعي للقرن XIX فقد فعلت ذلك لمجتمع كانت مشاكله الثقافية واللغوية والجهوية ومشاكل الهوية والوحدة الوطنية قد حلّت خلال الفترة ما قبل الثورة الصناعية وذلك بتكوين وإنشاء الأمم (×××××) في سياق الثورات الديمقراطية ما بين نهاية القرن XVIII وبداية القرن XX.

تعود بي الذاكرة إلى سنوات الشباب حيث كنت مندمجا في مشاكل مجتمعي ليس بالتمني ولا لميل خاص بي، ولكن وببساطة في السنين التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية كان الأمر عامّا لدى كلّ الشبيبة الجزائرية في تلك الفترة، فمولود معمري في "الهضبة المنسية" وهي الرواية التي شرع فيها منذ 1939 وأنهاها بعد الحرب بأسلوبه الخاصّ الولوع بالحد من سرد أوضاع شخوصه في شأن عواطفهم الداخلية، قد أعطى زخما جديدا لتلك

الشبيبة القلقة التي كانت تبحث عن انطلاقة جديدة.

جاءت السياسة في أعقاب ذلك، وهي حمّى سياسية تقاسمناها جميعا، ثمّ جاءت حرب التحرير ذلك الحدث المفعم بالحماس والرجاء، فما كان لأحد خلال تلك السنوات العصيبة 40 -50 و 50- 60 أن يشعر بأنه في ظروفه مفصول عن المصير الاجتماعي.

قوة الدفع القادمة من تلك السنين لم تذهب هباء، على الأقل بين أبناء الجيل الذي عايش النظامين القديم والجديد، لكنه -وهذا عادٍ- اخترقت جدار الجيل الجديد الذي لم يعش حرب التحرير الوطني ولكنه لم يتعلم من الكتاب ومن الصحافة ومن المدرسة ما ذا يربط بين الفترتين اللتين تفصلهما ثورة 1954-1962.

ذلكم هو ما يفسر ما نلاحظه في الوقت الراهن، وأوله نوع من القطيعة أو في جميع الحالات اختلافات كبيرة بين ما يفكر فيه الجيل السابق وما يفكّر فيه الشباب. ثانيه هو المنحى الخاص الذي اتخذته ذهنيات هؤلاء الشباب (الذين يشكلون الأغلبية الكبيرة من مجموع السكّان) سلوكهم وأفكارهم وتصوراتهم الخاصّة عن الماضي والحاضر والمستقبل وأخيرا الأشكال التي تكتسيها أنشطتهم المطلبية ويبرز من بين الجيل السابق والجيل الذي قبله موقفان :

1- موقف هؤلاء الذين يعتقدون أنّ المهمّة انتهت ولم يبق سوى الاحتفاظ بالاستقلال الذي تحقّق بثمن غالٍ.

2- موقف أولئك الذين بقيت لديهم قناعة أنّ بناء الوطن لم يكتمل وأنّه لا بدّ من الاستمرار الدائم تبعا لما يجدّ من معطيات أكثر ثراء وأشدّ إلحاحا.

فعند الأولين تسيطر فكرة حماية الوطن من سيطرة الشركات الأجنبية على الاقتصاد (وكأنّ هذا الخطر جديد وليس قديما قدم الحياة) وهم ضدّ ما يسمونه الغزو الثقافي(××××××) (كما لو أنّ الأفكار والفلسفات لا تتنقل بين الشعوب منذ نهاية النيوليثي) أمّا عند الآخرين فالفكرة هي إحكام القبضة على الدولة والعالم الخارجي وذلك بترسيخ قدم الدولة وتقويتها لتكون قادرة بذاتها على دمج الرافد الخارجي وجعْله وطنيا.

كل هذه الفوارق بين الأجيال والاختلاف في التكوين المتلقَّى أنتج

توجهات مختلفة وتناقضات تضاف تبعا لذلك إلى الحالات التي نعيشها من المشاكل المعقّدة. وهو ما أشرت إليه أعلاه بصيغة أخرى.

كانت الأجيال السابقة مقيّدة بالرقابة، مختنقة بفترة حكم لا تقاسمه ذات الأيديولوجيات المعلّبة والمسيطرة فلم تستطع القيام بإنتاج فكري لترقية المعارف والنتيجة هي أنّ علوم المجتمع: التاريخ وعلم الاجتماع والآداب والفلسفة وحتى الجغرافيا بقيت متخلفة، هذا من جهة ومن جهة أخرى تطوّر المجتمع والأحداث التي تتراكم، والمطالب والطموحات كانت ترتفع كالإعصار تلحّ بشكل متزايد على ضرورة توفّر البحوث العلمية لجعل العديد من الإشكاليات المطروحة مفهومة. ومع غياب الأدوات يزداد الإلحاح على ضرورة تقديم شيء في هذا المجال، لكن الطلب كان يزداد والعرض هزيل وفي تلك الأثناء نضج المجتمع، ولئن كنا نرى أنه نضج إلاّ أنّ المؤسسات كانت متأخرة في أداء الوظائف المرجوة منها ولم يقم الاقتصاد بتجنيد مجموع القوى التي تحتاج إليها التنمية ولم يُحَلّ الإشكال الثقافي مع أنّه يهمّ كلّ التوازن الاجتماعي والجانب المعنوي للفرد، لأن الثقافة بالنسبة للفرد هي في النهاية الحق الذي يتيح للفرد تقرير مصيره بنفسه.

كلّ هذه الظروف هي التي ميزت المرحلة التي قطعتها البلاد حيث لم تكن الصعوبة في بناء تفكير على قواعد يفترض أنها مكتسبة وحسب بل إنّ إعادة البناء والتجديد في الأفكار في ذلك السياق ليس سهلا، فقد كان كل تيار فكري يسعى لجعل التاريخ سندا لمذهبه وهذا سيقود إلى التعصب والإقصاء الذي يصبح سيّد الموقف. عندما لا يتخذ(التاريخ) كمرجعية عليا في حقيقته وشموليته وعندما يبقى القانون الأساسي للدولة متحيّزا في تعريفه للأمّة ذاتها ولا يقوم على مبدأ المساواة السياسية والثقافية على قدم المساواة في الدخول إلى شغل الوظائف الاقتصادية والإدارية.

وفي هذا الشأن يبدو أنّ الجدل الذي أثاره التطوّر في الأفكار منذ عدة سنوات - وخاصة منذ نهاية العام 1988- جدل واعد، واعتبر خطاب الرئيس بن جديد حينئذ (أكتوبر 1988)، خطابا تاريخيا.

ينبغي الذهاب بعيدا في شرح حالة يمكن اعتبارها حالة خصوصية في الجزائر، ولكن في العموم وفي بعدها العالمي هي نتاج تحليل معطيات تاريخية لا نقاش فيها، ففي مجتمعات البلدان النامية كان العبور من الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي إلى مستوى الحضارة الحديثة فجأة، وهو ما تمليه الظروف التاريخية والتطور الكوني أحيانا، وكثيرا ما يقارن الوضع بالأمم الأوربية فنأخذ عنها مفاهيم توحيد المجتمع ومركزية سلطة الدولة لكن لا ينبغي نسيان شيئين : الأول هو أنّ الأمم الأوربية (الغربية وحتى بعض الشرقية في بعض الجوانب) تشكلت على مدى سنة إلى عشرة قرون. والثاني هو أنّ تنمية الحضارة المادية والأدبية في تلك الدول كانت ظاهرة تقدّمية (يمكن الرجوع خاصّة إلى غيزو في كتابه : تاريخ الحضارة في فرنسا وفي أوربا) على عكس الأمم الأفريقية والأسيوية حيث كان خط التطوّر ملتويا تخللته فترات ركود طويلة نتج عنها في بلداننا أوضاعا خاصّة بنا، فمن جهة هناك وضع متقدم لأيديولوجيا سياسية أصبحت كونية تقوم في أساسها على مبادئ المساواة والحرية ومن جهة أخرى هناك تخلف اجتماعي ممكن (لا أحد يقول ضروريا) يسهل إقامة منظومات حكم يتم فيها التضييق على الحرية إلى أبعد حد، وفي مثل هذه الظروف تكون إدارة دفة الحكم حتى بالنسبة لمن يحكمون في غاية الصعوبة. فكيف تبرر أمام الرأي العام (الداخلي) وكيف يكون الرد على الاحتجاجات، فمن جهة حققنا كل شيء حسب القوانين المكتوبة ومن جهة أخرى لم نحقق إلا النزر اليسير.

النظام الإقطاعي - سواء النمط الأوربي الذي يقوم على ملكية السيّد (Seigneurie) أم نمط شمال أفريقيا والمشرق الذي يقوم على ملكية الدولة - وهذا يقال لتصميم جدول هذا النظام وتبسيطه ، هذا النظام كان قد حلّ مشكلة اقتسام السلطة والحقوق بين القوي والضعيف، وذلك بالجمع بين الملكية كقاعدة ومصدر سلطة من جهة والعقد كمصدر للحقوق للضعفاء، وفي هذه الحالة يحوز القوي كل شيء بالاتفاق أما الضعيف فيكتسب جزءا من حقوقه كإنسان وكمنتج، وعبر تاريخ الإنسانية الطويل وفي كل جهات العالم كانت المسيرة التطورية للفلاحين والحرفيين ومربي الحيوانات قد نجحت في انتزاع شيء من الحقوق ولكن ببطء( )

وعرفت تأخرا في بعض المجالات، ولكن في جميع الحالات كانت الظاهرة هي ذاتها في جوهرها.

إلى هنا، كانت ميزة المنظومة الإقطاعية على المنظومات الحالية هي حقوق الضعيف وحتى إن كانت مقيّدة فإنها على الأقل وفي جميع الحالات أكيدة ومعروفة وموثّقة كتابيا أو عرفيا، فالمجتمع الإقطاعي يعيش ويطبّق الفصل (في السكن ونمط المعيشة واللباس...) بين الفئات الاجتماعية المكونة له بصورة تجعله يبدو خاليا من المشكلات الثقافية وحتى المشاكل الدينية، في حين أنّ مجتمعاتنا لا يمكنها أن تفلت من التناقض رغم الإعلان بأنها موحّدة ومتساوية مع أنّ التفاوت في الحقوق والواجبات وجد طريقه، والسيطرة قائمة على الدوام، والنزاعات والاحتجاجات تقوم هنا وهناك لتصبح دائمة دون أيّ اتفاق يأتي بالعلاج، لأنّ الاتفاق غير ممكن فهو في مبدئه ذاته لا أثر له في دستور دولة الفكر الواحد.

هذا الحوار في الفلسفة السياسية (لو شئتم) يختصر مختلف حالات المنظومة الاجتماعية في مخططاتها النظرية الأساسية، ولكنه يبيّن بوضوح طبيعة المشكلة المطروحة علينا في المجتمعات الحديثة وعلى الخصوص في المجتمعات المقبلة على أخذ مصيرها بيدها، وهو مصير نراه سهلا ولكنه في الواقع شديد التعقّيد.

من الخطأ بالنسبة لمختلف العناصر التي تكوّن المجتمع وللتيارات الفكرية التي تعبّر عنه اختصار توافق في شكل ما يمكن تسميته حاليا إجماع تاريخي أو حلّ وسط، لكن مثل هذا الإجماع يفترض وجود أطراف أو منظمات متعاونة تعبر عن كلّ فئة أو تيار إيديولوجي على الأقل، ولا يبدو في الظروف الراهنة أنّ مثل هذا متاح لسبب بسيط وأساسي وتاريخي وهو أنّه منذ 1962 وحتى منذ 1954 عاش الشعب الجزائري في الفردانية (Individualisme) التي جعلته لا يعرف كيف ينظم نفسه ولا حتى كيف يتعامل مع الديمقراطية .

هناك ظروف تاريخية خاصّة امتدّت على ماضٍ طويل من الهيمنة (مع أنّ الشعب عرفً في ذلك الماضي أشكالا من التنظيم) أوصلت الشعب إلى ردّ فعل وطني عنيف - وهي نتيجة منطقية - انبثقت منه مجموعات قيادية (حتى لا أقول طبقات اجتماعية

بالمفهوم الماركسي للكلمة الذي يفترض وجودها على أساس علاقة تبعية في العمل) ونجم عن كل تلك الظروف تبعات منها أنّ الأيديولوجيات ومنظوماتها تتحول في الأذهان إلى نزعة تسلطية إقصائية قصيرة النظر ترفض الإقرار بأنّ المجتمع في الأساس هو كائن معقّد شامل ومتعدّد.

الجزائر في مفترق الطرق فإما أن تنخرط في اللاتسامح والإكراهات التي يزدهر في جوها تيار أوحد يهيمن على باقي التيارات التي تظهر في البلد، أو الاقتناع بأنّه حان الوقت لأن تكون هي ذاتها وكما تشكّلت عبر ما يقارب الثلاثة ألاف سنة من التاريخ، جزائر جزائرية، هذه هي المرحلة التي ينبغي الانخراط فيها، إنها مرحلة التصالح مع الذات.

عرفت الجزائر في مراحل من تاريخها أزمات شبيهة كانت فيها الانقسامات على أساس ديني أو ثقافي بفعل التنافس لانتزاع السلطة أو السيطرة على المجال الفلاحي والتجاري وترتبت عنها أحداث أليمة. وهو ما يمكن تلافيه بفضل الاتحاد والوحدة: الاتحاد بحركية دينامية والوحدة باعتبارها هدفا يتحقق تدريجيا.

انبثقت الجزائر من عالم متوسطي حيث اكتسبت طابعها الخاص وأخذت حضارتها المتميزة شكلها وروحها منذ ألف سنة ق. م. فهي عريقة تفاعلت مع الفينيقيين والإغريق والرومان وهي الشعوب التي أخذت عنها الكثير وإليها قدّمت ثمار جهدها وعبقريتها، لقد أقبل إليها وافدون من شعوب الشرق من سوريين وعرب وفرس الذين حملوا إليها عناصر ثقافية ودين فأعطتهما طابعها الشخصي وحتى تحت نير الاستعمار أدمجت العناصر الأكثر أهمية في الحداثة.

منذ أقدم العصور إلى يومنا هذا رغم الانقطاعات والتقهقر وحتى في ظلّ بعض الازدواجيات فإنّ انصهار مختلف العناصر الاثنية والثقافية كان يجري ولو ببطء وظلت الاستمرارية قائمة وهو ما جعل الشعب الجزائري يؤمّن وجوده ويقوم بعد كبوة ليواصل بقاءه. وهذه الاستمرارية التي لا نعيرها في كثير من الأحيان الأهمية تكمن في :

1- ديمومة العمق الأمازيغي القديم.

2- ثراؤه من خلال الاتصال بالشعوب المجاورة.

3- العناصر المادّية للحضارة -مجال غير معروف كفاية أو مهمل في كثير من الأحيان - مثل التقنيات الفلاحية والحرفية، والعمارة الحضرية والريفية، استغلال المياه وحماية التربة... الخ وهي العناصر التي تنتقل عبر الأجيال التي تحتفظ بها وتطورها على امتداد العصور.

في شأن الهوية الوطنية، لا يمكن تجاهل هذه المسارات لإعادة اكتشافها وتثبيتها على أسس تاريخية راسخة، وهذا باستخراج ذلك التوافق الذي يوحّد الميول والأطراف إعادة تشكيل الحصيلة دون إغفال شيء أو نسيانه فلا يحقّ لأي كان أن يقوم ببتر شيء من الشخصية الوطنية أو محو جزء من تاريخها.

وأكثر من هذا فإنّ الهوية التي هي شخصية الأمة ليست فقط المرآة حيث الأجيال المتعاقبة - بما فيها جيلنا- ترى ذاتها أو تتعرف على بعضها البعض، تؤسس لثقافة باعتبارها أداة تفعيل لهوية هي الكائن في ذاته فلا هوية بدون ثقافة، ولا ثقافة بدون هوية، فالثقافة هي الموقف إزاء الحياة، والاستعداد لمواجهة المشاكل من كل نوع وإيجاد الحلول لها، أي العمل على تنمية المجتمع أفرادا وجماعات، فهي صانعة الحضارتين: الحضارة المعنوية الفكرية والحضارة المادية، والاثنتان مرتبطتان ولا يمكن فصل إحداهما عن الأخرى، والإنسان وهو يواجه الطبيعة التي يستمد منها جوهره في حاجة دائمة إلى العلم لعلاج ما يعترض طريقه من مشاكل وأزمات تطوّر متأصلة في كلّ مجتمع، وهي مشاكل وأزمات لا يمكن إيجاد حلول لها إلاّ باستعدادات مكتسبة ووعي وفكر يواكب التطور على الدوام.

المعارضات السياسية، والأزمات الاقتصادية الاجتماعية والازدواجيات الثقافية والمعارضات الدينية والمطالب النقابية والإضرابات والمظاهرات والأداء الديمقراطي ذاته، كل هذا لا يتطلب من الفرد أو الفريق الذي يواجه هذه الحالات والأوضاع إلا ما نسميه : " روح الثقافة " أي المعرفة والضبط؛ وتبرز أهمية المعرفة في أنّه لا يوجد مجال منفرد معزول في نشاط أحادي الجانب دون تبعات فورية ولاحقة؛ أمّا الضبط فهو في معناه الانضباط الذاتي لتحقيق الفعالية، إذ يكفي للاقتناع أن نرى ما الذي جرى في العصور القديمة وما نراه في الوقت الراهن. وكمثال على ذلك في الأسواق القديمة: الذي يمكن ضمانه للبائع

هو استلامه أثمان البيع وللمشتري هو استلام البضاعة لان أحدهما يمكن أن يفرّ بعد أن يستلم ما أراد. ولكن هناك العادات المعمول بها، وهناك الفائدة التي تأتي بعد أمد بسبب حسن المعاملة، وهناك احترام الممارسات والوعي بالانتماء إلى مجموعة ينبغي الاحتفاظ بكرامتها، وهناك الوفاء للوعود التي يقطعها المرء على نفسه، أي باختصار هناك أخلاق وهذا كله يمثل ثقافة ومصيرا. وهو كله مرتبط بإطار علاقة اقتصادية قائمة على الانضباط.

وفي أيامنا انحرفت المطالب نحو الفوضى والأنشطة نحو العنف وإذا لم تستحضر الأذهان فرديا وجماعيا المعرفة الصحيحة لعلاقات القوة والحدود التي ينبغي أن يلتزم بها الأفراد في إطار الحياة الاجتماعية وإذا لم يقم الفكر المنهجي يحلل الطلبات ليعطيها الشكل والمضمون سيحصل ذات الشيء في ميادين أخرى (سياسية، دينية ويمتدّ ذلك إلى نزاعات المواريث والزواج والعواطف) حيث تبقى الثقافة حاضرة.

قد يكون من السابق لأوانه بالنسبة لمعاصرينا، الإقرار بالتحولات السياسية والثقافية التي هي في طور الاكتمال، والإفصاح عن طبيعتها واتساعها، وهنا يمكن استحضار الوضع في نهاية 1989 حيث بدت الأحداث حينها في تسارع، وأخذت الميول تحتدّ وتقف وجها لوجه، وليس من المستبعد أن تمتدّ المسألة خارج إطار الوطن، وكأنّنا في الطريق لنعيش ثورة جديدة فيما يشبه دوامة اهتزّ لها المجتمع أفرادا وجماعات، ومع أنّ التحولات الاجتماعية الاقتصادية ليست هي القضية إلا أنّ السبب في الوضع الحالي يكمن في مشاكل اللغة والثقافة والديمقراطية وحتى الدين ذاته، وهي مشاكل تمّ التعبير عنها بالإرادة في تولي المسؤوليات الإدارية السياسية الاقتصادية من قبل طبقات اجتماعية جديدة وتبعا لذلك الطعن في النظام القديم الذي وزّع تلك المسؤوليات.

نحن في حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى نخبنا الفكرية من أجل نظرة جديدة إلى تاريخنا الوطني الذي هو التراث والمرجعية الأساسية لنكون في مستوى الأحداث والحقائق الأصيلة، التي تنشأ كلّ يوم.

قياسا على تجربتي فإنّ كلّ المسار الذي يبدأ منذ 1950 كانت خلاله مفاهيم

الأمة وتصوراتنا عنها بسيطة، وإلى ذلك الحين كانت تصوراتنا تلك كافية لاحتياجاتنا السياسية والفكرية. أمّا الآن فإنّ الزمن والأفكار تغيرت ولذلك نرى من الضروري القيام بمراجعة شاملة.

هل نحن أقل شأنا من أسلافنا البعيدين الذين -رغم معارفنا المحدودة عنهم- يبدون أقرب إلى الوقائع الحية لمجتمعنا وماضيه، واستشهادا بتفكيرهم وسلوكهم اليومي الذي نجد بصماته في النصوص القديمة، يعرفون أنّ الشعب متنوع فسلكوا سياسة التسامح وحسن التفهم التي بفضلها ظل المجتمع متماسكا وما بعض التصدعات التي تحدث أحيانا إلا استثناءات لا تضرّ بالنظام المعمول به، وطيلة التاريخ القديم والقرون الوسطى والفترات اللاحقة، كانت النخبة من الأدباء والمؤرخين لم تهمل في كتاباتها أيّا من الأحداث والوقائع في حاضرها وماضيها فأعطت لتاريخ الشمال الأفريقي منذ ألف سنة بعده الأكثر اتساعا والممكن في عهدهم.

كنت قد حاولت الإحاطة بالنظم التاريخية القديمة وكذا القريبة منا في الطبعة الأولى من هذا الكتاب، والواضح أنّ هدف هذه الدراسة هو تقديم نقاط أساسية من تاريخنا على الخصوص في فلسفته، وتبيان أن هذا التاريخ لا ينبغي فصله عن أصوله ولا عن حجم الحقائق التي يتضمنها أو ترتبت عنه : النيوليثي، الصلة بعالم البحر المتوسط ، المزغنة (Berbérité) الرومنة ، العربنة ، الحداثة... أي كل المكتسبات - كما كنت قد أشرت - الناجمة عن المعاناة تحت نير الاحتلال ولكنها مع ذلك تظل مكتسبات مهمّة.

وأنا أختم هذا التمهيد أودّ تكثيف الفكر حول بعض المرجعيات التي يبدو لي أنها تثري على وجه الخصوص روح التفتح الذي لا تخلو منه الكتابات القديمة، والتي هي جديرة بأن نحكم من خلال ديمومتها على روح العصر. لأنه منذ عقود إلى يومنا (لا يمكن أن يتكرر في كثير من الأحيان) نرى أنّ المفاهيم والأيديولوجيات حصرت تاريخنا في حيّز ضيق مع أنّ الأسباب التي أدّت إلى هذه النتيجة لا سند لها، ومع استمرار الأفكار القديمة نرى في الأفق ارتسام تيارات فكرية جديدة، وأن الحكومة وحزب جبهة التحرير بصدد التحضير لميثاق ثقافي

وهذا يمثل في الأخير تقدما يتكامل في أحسن توجّه متّخذ يأخذ في الاعتبار معطيات تاريخنا.

مع أنّ نصوص تيت - ليف (تاريخ الرومان) وسالوست (يوغرطة) وقيصر (الحرب الأفريقية) ... وآخرين صادرة عن شخصيات رومانية صميمة، مدفوعة بفكرة أنّ روما هي قلب العالم فإنّنا ونحن نتصفح هذه النصوص نكتشف أنّه رغم تلك المركزية المتمحورة على الذات الرومانية هناك مكانة خاصة لباقي العالم وأنّ القرطاجيين أندادا للرومان وأنّ هانيبال هو أكبر قائد عسكري في القديم وأنّ للأمازيغ سياستهم الخاصة: يعقدون تحالفات وأن ملوكهم كانوا يحظون بالتقدير وأن فرسان ماسينيسا لا بديل لهم وإليهم يعود النصر الحاسم في معركة زاما وأنّ جيش بوكوس يعدّ خمسة وعشرين ألف محارب، وأنّ مدن وقرى أفريقيا كانت غنية بالقموح والذهب وقد طلب منها تموين جيوش سيبيون، وبعده قيصر في حربه ضدّ منافسه بومبيوس، وأنّ التحالف مع الملوك والمدن النوميدية كان عنصرا أساسيا في استقرار الوضع في أفريقيا وحتى في روما ذاتها، وأخيرا ومنذ القرن الثالث استحوذت أفريقيا لفائدة شعبها على جوهر الحضارة الرومانية : ففي القرنين الرابع والخامس أصبح الأدب اللاتيني أفريقيًّا على الأقل الكتاب الذين يمثلونه كانوا من الأمازيغ (أبوليوس، القديس أوقوستين ، دوناتوس، ترتوليان، أوروز ...)(IV).

هذه المفاهيم والتصورات قد تبدو جريئة أو مزيفة مع أنها تستند إلى نصوص وإلى وقائع مشهود لها، أما بالنسبة لنا فإن ما يبدو مزيفا (وهو ما أبرزناه في بحثنا في شأن حضارة الريف الجزائري) هو مثلا تصور أفريقيا رومانية دون إدراج العنصر الأساسي لأن أفريقيا لم تكن رومانية ولكن كانت أمازيغية ?رومانية (تماما كما هو حال المجتمع الفرنسي الذي كان في ذات الفترة غالو-رومانيا وهنا كان الفرنسيون سباقين إلى إبراز الحقيقة في ما يتعلق بتاريخ بلدهم).

بالنسبة للكتّاب اللاتين (وحتى الإغريق) الذين اطلعنا على بعض نصوصهم واقتربنا منها، لو تركنا لبعض الوقت الأيديولوجيات السياسية والمذاهب التاريخية على طريقتهم لوجدنا أنهم أعطوا لأفريقيا صورة كاملة وحقيقية إلى حدّ كبير.

هذه الرؤية المنصفة نجدها في كتابات القرون الموالية عند الكتّاب باللغة العربية عربا وأمازيغ ومصريين وسوريين وأندلسيين.

في الواقع ، كانت أفريقيا التي ظلت تحمل هذا الاسم طيلة فترة معينة، ثمّ أطلق عليها اسم المغرب ظلت بالنسبة لجميع من أشرنا إليهم بلاد البربر والعرب الذين جاءوا لنشر الإسلام والأفاريق وهم الأمازيغ المترومنون الذين اعترف لهم بخصوصيتهم، ذلك هو الوضع الذي كانت أفريقيا بدقّة في القرن السابع الميلادي، وما نخشاه هو أن هؤلاء الكتاب الذين رووا أحداث الفتح منذ بداياتها لا يولون أي اعتبار لأهل البلاد الذين ما هم إلا شعوب متوحشة تعبد الأصنام أو تعتنق أديان الكفّار. لا شيء من ذلك حدث، ويمكننا القول بشيء من الوثوقية أنّ مثل هذه الآراء لا تزال إلى حد الآن، رغم مرور أربعة عشر قرنا من التطور الفكري.

كانت نظرة الكتاب على اختلاف اللغات التي كتبوا بها : لاتينية وعربية وحتى أمازيغية (لأننا نكتشف في كل مرة نصوصا أمازيغية) في عمقها نظرة واحدة يمكن اختصارها في أنها سجلت أن الشعوب المغلوبة كان متاحا لها - بالنسبة للرومان لو أرادت - أن توقف المقاومة وأن تقبل الخضوع للنظام الروماني بموجب لاتفاقية تحالف وصداقة وفي حال الفتح الإسلامي أن تعتنق الإسلام وفي الحالتين كانت شخصية وقيم وهوية الشعوب معترف بها ولم تكن محلّ نفي على الإطلاق.

كتاب القرن الحادي عشر الميلادي كانوا أكثر موضوعية مثل ابن خرداذبّة الذي قام بجرد كامل للقبائل الأمازيغية وابن عبد الحكم من ذات الفترة الذي نجد فيه معلومات دقيقة ولو نسبيا عن الأفاريق، وأخر كاتب ظهر في فترة متأخرة كان للنويري وهو مصري من القرن الرابع عشر الميلادي وضع جدولا للفتوحات هو الأكمل حيث يتساوى الجميع : أمازيغ وعرب وأفاريق وروم .

وماذا عن الدين ودوره كنظام هو الأرقى في تنظيم المجتمع ، لم يغب ذلك عن أعين وأقلام الكتاب القدامى وليس أقل مما تمثله كأداة سيطرة سياسية واقتصادية.

نقرأ في "المناقب" وهو نوع من المديح لأبي محرز خلف: "... أخي نهايتنا قربت وأفعالنا مقيتة وحياتنا مترفة والعالِم

أضحى آثما والقاضي طاغية والبائع غشاشا والمؤمن خائنا والأخوة مخادعين والأبناء بلاءً والجار مؤذيا والصديق مقلقا والسلطان شيطانا (يقصد الفاطميين)... والعفيف ضعيفا والمسلم مماحكا ... وكل ترك دينه حتى صار الأمان يشترى والخيانة يدفَع لها ثمن والدين سلّما نحو الثراء" ( ). ما أروع هذه الواقعية في تسجيل الوقائع فهذا النص على قِدمه هو وحده الذي يبقى معْلما شامخا ينبغي أن نستدل به في دراساتنا وفي تعريف الموقف الواجب اتخاذه إزاء التاريخ، وما أروع هذا النصّ القادم من أعماق التاريخ! على عكس بعض النصوص لكتاب آخرين حجبت التاريخ على طريقتها بصفة شبه كلية.

نصل الآن إلى هذا المؤرخ والجغرافي في الآن ذاته الذي كتب مؤلَّفه ما بين 1060-1070 وهو كتاب المسالك والممالك، هذا الكاتب هو أبو عبيد البكري تعتبر مساهمته في التعريف بالوضع الاجتماعي والاقتصادي لمغارب العصر الوسيط مساهمة أساسية وخاصة في ما يهمّنا هنا فقد أرجع الرأي العامّ المشترك للمثقفين والموظفين (وهو أحدهم) وقادة الشعب ومنهم أراد أن يفهم ما رأته عيناه، فبالنسبة لهؤلاء جميعا تمثل المغارب منطقة شاسعة عامرة بالحضارة من خلال مدنها ومعالمها وبالتاريخ من خلال التأثيرات والإبداعات التي أقامها الإغريق والقرطاجيون والرومان وهي أعمال إبداعية يعتبرها الجميع جزءا من تراث غني.

وصف البكري تذكير تاريخي ضروري لفهم أفضل لجوانب جغرافية في الأساس، يعطي للمغارب مخططا يجعل بعض الأشياء تختلط علينا، أشياء لا يزال يلفها النسيان ومع البكري نسبح في فضاء شاسع بعيدا عن كلّ تقييد أو تضييق، وما أروعه حتى في مجال الدين ذاته يبدو كونيا ! يتحدث عن هيبون فيشير إلى أنها مدينة "أوغوشطين" (القديس أوقوستينوس) كبير رجال الدين المسيحي، وفي سياق آخر كتب أنّ مفهوم "الله الواحد" وصل لأول مرة إلى المغارب على يد "أبناء عيسى بن مريم" (المسيحيون) وهذا صحيح تماما.

لقد لفت اهتمامنا عدة كتاب غير معروفين ولكنهم أقدم بكثير، لأننا نرى أنّ في نصوصهم الكثير من التفاصيل المتعلقة بالمجتمع وبالحضارة في المدن والقرى ومعلومات عن المباني واللغات

والتقاليد والعادات ووضع التعمير السكاني والبنيات الاجتماعية وذهنيات الشعوب، في تلك الأزمان كان المحللون والمؤرخون يكتبون بلغة الحقيقة دون الخوف من أن توجّه لهم تهمة العمالة لغزو ثقافي من أي نوع كان.

لقد غرزت النزعة إلى الحقيقة التاريخية جذورها كما أشرنا إليه في التاريخ القديم، ودامت إلى القرون الوسطى وازدادت رسوخا على يد أخر الكبار من المؤرخين المغاربيين وهو ابن خلدون الذي لا نقترب منه دون أن تأخذنا الرهبة فعمله -الغني عن كل بيان- شاسع وعميق شامل لكل تاريخ المغارب بحث فيه وحلل عِلل الوقائع وهو كتاب كوني لأن ابن خلدون أرّخ للحضارة عموما،وتظهر عبقريته في اتساع نظرته إلى حدّ أنّه خرج بفكرة أنّ تاريخ المغرب يفهَم على ضوء التطور الذي كان عالم البحر المتوسط والشرق مسرحا له.

وفي نهاية هذه النظرة العامّة خطرت ببالنا فكرة في شكل استنتاج عامّ وهي وجود حضارة شمال أفريقية وضمنها أخذت الحضارة الجزائرية ملامحها الخاصة، وعلى اعتبار أن كلّ حضارة هي تجميع لعناصر مركبة منذ البدايات وفي جوانب مختلفة فإنّها بذلك فقط تكُون حضارة، وأن كل محاولة للحدّ من تنوع مكوناتها يشوهها ويحدّ من توهجها وإشعاعها.

ثمّ ماذا ! ألا نملك القوة والإرادة لنحب وطننا كما هو، وكما هو لنا، وأخيرا ويوما عن يوم كما نراه ينمو ويتقوى بفضل إسهامات كلّ أبنائه

عبر العصور يواصل الشعب مساره ، ما ينبغي هو اقتفاء أثره خطوة خطوة، وفي كل مرة؛ لقطف ثمار أعماله وتشرّب كل قيمه من مروياته الشفوية وفكره المدوّن، والتواصل معه في نقاط ضعفه وحتى ضمن حدوده التي كانت في وقتها ترسم طريق الاعتراف بالهوية والثقافة الوطنية.

وحري بنا أن نواصل الإسهام في التراث المشترك بقسطنا من الحقيقة كما فعل من سبقونا ففي التاريخ تواصل عبر كل تقطّع !

ماذا يمكن فهمه من الرؤى الجديدة التي تظهر هذه الأيام كمحاولة لتجريد التاريخ من معناه ومدلوله وتبرير ذلك على أنّه من أجل المصلحة العليا للأمة، في حين أن ما يراد سلبه من التاريخ هو الذي يشعرنا بهويتنا وبقوتنا.

إحالات

(×) النص الذي بين أيدينا مقتطف من : DJENDER (Mahieddine), Introduction à l'histoire-de l'Algérie, ENAG éditions, Alger ,2006 pp. 7-.31؛ وقد اعتمدنا في هذه الترجمة الطبعة الثانية الصادرة عن المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية (رغاية، الجزائر) سنة 2006.

( ) - Abou Zakaria , Chronique, trad. R. le Tourneau, in Revue africaine, 1er et 2ème trimestre, ,1960 p. .99 (**) كتب المؤلف الكلمة العربية كما هي وبالحرف اللاتيني.

(×××) العبارة الأصلية: Le Territoire de l'Historien وقد رأينا تعريبها بمجال المؤرخ لان الترجمة اللفظية : إقليم المؤرخ غير مستساغة في رأينا.

(××××) كورتيس Cortes هو مجلس التشريع في إسبانيا.

( ) مصطلح الـ Economisme يعبّر عن نزعة في العلوم الاجتماعية تعتبر كل الظواهر الاجتماعية ظواهر اقتصادية، كما يستعمله بعض من يرون في الاقتصاد أيديولوجية. كما يوظفه البعض لنقد الرؤية الاقتصادية البحتة للمجتمع.

(×××××) المقصود هو نشوء الشكل الحديث للدولة وهو الدولة ؟ الأمّة.

(××××××) استعمل الكاتب عبارة Agression culturelle وأظنه يقصد الغزو الثقافي وليس العدوان لأن عبارة الغزو الثقافي هي المتداولة في الأوساط المعرّبة.

() يراجَع : Thiery (A.), Essai sur les origines et les progrès du Thiers- Etat

() voir Hist. De la Litt. Romaine, par Jean Roy et Puech, pp. 327-.352

( ) -Manaqibs d'Abou Tahir Al Tarissi, trad. de H.R. IDRIS, éd. PUF, Paris 1959 (texte français p.,390 texte arabe p. 136)